لا يقال لان الاعلى كثيرين متفقين بالحقيقة قوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام
لانهما لا يقالان في جواب ما هو وهنا بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال
على كثيرين وقوله مقول على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل
على الامكان بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد
وعمرو وبكر لا يكون مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول على الشيء انما هو المفهومات الكلية
فتجب والجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين في تعريف الكليات ليس الا الصالح
لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهومات الكلية عن التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند
ذكر الكلي مع القول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني الامر كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان
الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما حصل في العقل ليس الا المفهومات الكلية على
ما تقرر في الحكمة لكن بناء على ما ذهب اليه المتاخرون من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة
والجزئيات بالآلات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي ولا خفاء في ان
الجزئي ايضا مقول على شيء لا سيما على ما ذهب اليه المص من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي
والجزئي **قال** واما مقول في جواب ما هو اه **اقول** الكلي الكائن مقولا في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيره من الجزئيات
فانه اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سئل عن احدهما
بعينه لانه تمام ماهيته المختصة به ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ودلت
الحقيقة في جواب ما هو وقوله مقول جنس متناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين
يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في
جواب ما هو يخرج باقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فكذلك الجنس
كالحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيد

والقيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض العام ايضا
فلا وجه لتخصيصه باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن ان يقال ان الجنس كما
لا يخرج بمجرد قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك لا يخرج بمجرد قوله في
جواب ما هو على ما لا يخفى وانما يخرج بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
مع قوله في جواب ما هو لان الجنس وان كان مقولا في جواب ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب
ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما لا يقال في
الجواب انه حيوان بل حيوان ناطق والحيوان وان كان مذكورا في الجواب لكن لا يقال انه مقول
في جواب ما هو بل يقال انه واقع في طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن
لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في طريق ما هو فلما كان هذا القيد دخل في
اخراج الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخراجه فلا
فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو او يقال ان معنى قوله وهو المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالمقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة منتفي بقوله دون الحقيقة فيخرج
الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما مر وقد يقال العرض العام لما كان
مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو اخرجهما بقيد واحد رعاية للمناسبة
وانت خبير بان هذا لا يليق بفننا اذ لا معنى لاخراج شيء بعد الخروج **قال** واما غير مقول
اقول الكلي الكائن غير مقول في جواب ما هو بل كان مقولا في جواب اي شيء هو فهو
ذاته وهو اي المقول في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو
الفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان فانه اذا سئل
عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته
يميز الشيء الكلي عما يشاركه في الجنس ويصح الجواب بالفصل الكائن غير عما يشاركه في الجنس القريب فهو الفصل القريب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)